

التكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي

ط. بوبصلة فاطمة الزهراء/أ.د. لخضاري لخضر

كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية

جامعة وهران

مقدمة

ان مفهوم الاستثمار في الشريعة الاسلامية هو عملية انماء المال بالعمل وتوجيهه لصالح الفرد والمجتمع قال الله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان" (سورة المائدة الاية 2). فيتحقق الصالح العام في المجتمع العربي خاصة والمجتمع الاسلامي عامة. متمتعين في ذلك بأنعم الله تعالى قال الله تعالى "هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا" (سورة البقرة الاية 29) وهو ايضا صورة متوازنة بين عملية الانتاج والاستهلاك.. إلا ان واقع الاستثمار في العالم الاسلامي لم يبلغ درجة يتحقق فيه هذا التوازن مقارنة بالدول غير الاسلامية ويرجع ذلك الى الضعف الذي تعيشه دول العالم الاسلامي في المجالات السياسية و الاقتصادية و الصناعية والأخلاقية والزراعية والأمنية. و ابتعادهم عن العقيدة الصحيحة وتعاليم الدين الحنيف قال الله سبحانه وتعالى "وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنكم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم امنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا" (سورة النور الاية 55) و كنتيجة حتمية لهذا الضعف اضعفت ثروة العالم الاسلامي تسلب من قبل الدول غير الاسلامية لتكون قوة لهذه الدول وذلا واستعبادا للدول الاسلامية. ومن اجل الخروج من هذا الوضع الحرج لا بد على الدول الاسلامية رفع الضرر والتخلص من هذا الضعف والذل لتحقيق مقاصد الشرع على درجاته الثلاث التي هي المقاصد الضرورية ثم المقاصد الحاجيات ثم المقاصد التحسينيات والرفع من مستوى اقتصاد العالم الاسلامي عن طريق التعاون والتنسيق للوصول الى التكامل الاقتصادي المبني على اساس علمي دقيق بأيدي خبراء شرعيون و اقتصاديون بعيدا عن تحقيق المصلحة الفردية او التناحر على اساس سياسي قال الله جل جلاله " و اعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" (سورة ال عمران اية 103) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (رواه مسلم في كتاب البر و الصلة مجلد 6 صفحة 376).

ومن خلال هذا البحث المقدم سيتم توضيح التكامل الاقتصادي بين دول العالم الاسلامي و ذلك من حيث

* بيان صورة العالم الاسلامي اقتصاديا.

* ثم تفصيل المقصود بالتكامل الاقتصادي.

* و من ثم ذكر نماذج من التكتلات الغربية والأخرى في العالم الاسلامي

مع ذكر الفوارق.

* وصولا الى الاثار الايجابية للتكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي.

والله من وراء القصد.

صورة العالم الاسلامي اقتصاديا(1)

انّ ممالا شك فيه ان العالم الاسلامي يمتلك خاصية التميز و ذلك بتنوع العناصر الضرورية و اللازمة لأجل انشاء وامتلاك الصناعة على اختلافها من نسيج وبتروكيماويات وصلب والانتشار الجغرافي الواسع منح العالم الاسلامي امكانيات ضخمة فمثلا من حيث الثروة الحيوانية يحتل العالم الاسلامي المرتبة الرابعة في عدد رؤوس البقر اما عن عدد قطع الاغنام فانه في المرتبة الاولى على مستوى العالم كما يأتي العالم الاسلامي في المرتبة الثالثة عالميا من حيث توفر الغابات ثم انّ هذه الغابات تكثر في تركيا واندونيسيا والسودان . وإذا ما تكلمنا عن ثروته الزراعية فالعالم الاسلامي في قمة التميز و التنوع فهو منتج للتمر و الزيتون والكاكاو والقطن والذرة والفواكه وقصب السكر . وكل ذلك كان مستمدا من تباين مناخه، فكان المناطق ألتوسطة وفيه المناطق الحارة المطيرة وعلى هذا فانّ العالم الاسلامي في حقيقته لا يعاني من مشكلة توفر الحبوب فالقمح متواجد بوفرة في ايران وباكستان وتركيا مثلا . ثم ان العالم الاسلامي يحتل المرتبة الثالثة في انتاجه بعد الصين والهند . وإذا ما كان الحديث عن ثروات العالم الاسلامي الباطنية فان احتياظه من البترول يقدر ب 66/ كما يأتي في المرتبة الثالثة في انتاج الفوسفات و في المرتبة الخامسة في انتاج الرصاص وفي المرتبة الثالثة في انتاج الحديد . كما يقدم العالم الاسلامي ربع الانتاج العالمي من النحاس ... وعلى هذا فانّ المفترض ان يتمتع العالم الاسلامي بوضع اقتصادي مريح لكن ما نعيشه اليوم هو خلاف ذلك؟ والسبب هو الوضع التعليمي الحالي حيث انه كلما زاد معدل الامية انخفضت قيمة العمل وبالتالي ينخفض معدل التقدم و يزيد معدل التبعية ليصبح العالم الاسلامي عالما مستهلكا لا عالما منتجا ومّا زاد الوضع تعقيدا اسر دول العالم الاسلامي بقيود العولمة والتي يقصد بها كمصطلح حديث "اصباح العلم بصبغة واحدة شاملة لجميع اقوامه و توحيد انشطته الاقتصادية و الاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الاديان والثقافات والجنسيات والأعراف (2) إلا ان الجزء الاقوى تأثيرا لإحكام قبضة التحكم على العالم هو الجزء الاقتصادي، الى درجة ان مصطلح العولمة اذا اطلق على عمومه فانه ينصرف بالضرورة الى العولمة الاقتصادية. فالذي يمتلك اقتصادا قويا بداية يمتلك القرار نهاية . وبناء عليه فانّ العولمة الاقتصادية هي النظام الرأسمالي وقد شاع هذا المفهوم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . وذلك باتخاذ العولمة الاقتصادية لنفسها مظاهر دقيقة في تطبيقاتها على ارض الواقع منها(3)

ا/تحرير التجارة الدولية والعمل بمبدأ التنافس الحر وذلك لأجل احداث تكامل اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة للجميع وينتج عنه تدفق الاستثمارات الاجنبية بشكل مباشر خاصة بعد تطوير البنوك التجارية لأسلوب عملها وظهور الحواسيب.

ب/الشركات متعددة الجنسيات وهي المالكة لإمكانات ضخمة ولها ثقل سياسي بحيث يمكنها بكل يسر التحكم في الانشطة الاقتصادية لبعض البلدان.

ج/التقدم التكنولوجي العصر المعاش هو عصر التقدم التكنولوجي ممّا جعل العالم مندجاً كما سهلت وسائل الاتصال حركة الاموال والخدمات والسلع. ولأنّ العولمة الاقتصادية في جانب منها منهج و فكر . كان الجانب التطبيقي

تمارسه منظمة التجارة التي تأسست سنة 1995م نتيجة لتلك (wto) (4)

باتفاقية (GATT) التطورات التي افرزتها ما يعرف

وقد اتخذت هذه المنظمة من جنيف سويسرا مقرا لها. وهي الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية التي تخص التجارة فيما بين الدول.

اهداف المنظمة(5)

*العمل على تحرير التجارة الدولية ورفع القيود والحواجز الجمركية.

*تشجيع حركة رؤوس الاموال.

*حل النزاعات التجارية عن طريق لجان التحكيم.

وإذا ما عدنا الى العالم الاسلامي فالمعلوم بدهاءة أنّ دوله زراعية أكثر من كونها صناعية . وإذا ما قورنت بالدول المتقدمة صناعيا . وفي الوقت ذاته تتميز باتساع اسواقها وتعدد الحاجات الاستهلاكية فكانت نتيجة لذلك تضاعف حجم التجارة العالمية وتدفق السلع الغربية على دول العالم الاسلامي حتى وان لم تكن هناك حاجة حقيقة لسلعة ما ؟ هذه العولة الاقتصادية قيد اجبرت عليه دول العالم الاسلامي والتنوعية ضد اخطارها لا تكفي بل يلزمها حلولاً عملية تطبق على ارض الواقع . و التكامل الاقتصادي فيما بين دول العالم الاسلامي هو المخرج الحقيقي لكسر قيود التبعية الاقتصادية.

المقصود بالتكامل الاقتصادي(6)

ماذا يقصد بالتكامل الاقتصادي ؟

يقصد بالتكامل الاقتصادي هو ذلك الاعتماد المتبادل فيما بين مجموعة من الدول حيث توجد عناصر تقارب تفعل عنصر الارتباط ممّا تؤدي الى تطورات وآثار هيكلية عميقة و طويلة الامد في اقتصادها ممّا يمكن دول الاعضاء الى الوحدة الاقتصادية. ولا يمكن لهذا التكامل الاقتصادي ان يتحقق إلا بعد اجراء دول الاعضاء خطوات رصينة ودقيقة تكمن في (7)

1/نظام التفضيلات وهي الاجراءات التي تتخذها بعض الدول لمنح ميزات لدول اخرى في مجال الرسوم الجمركية وكذا التخفيف من القيود لانسياب السلع بينها.

2/منطقة التجارة الحرة حيث يتم الغاء الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة من دول الاعضاء بتعريفاتها الجمركية مع دول غير الاعضاء.

3/الاتحاد الجمركي هنا تقوم دول الاعضاء بالالتزام بتوحيد النظام الجمركي الخاص بها و المميز لها تجاه الدول الاخرى غير الاعضاء.

4/السوق المشتركة وهي حرية انتقال عناصر الانتاج من دولة الى اخرى داخل سوق مشتركة كالعامل و راس المال بعد ما تم الاتحاد الجمركي بينها.

5/الاتحاد الاقتصادي توحيد دول الاعضاء عمليات الانفاق والسياسات النقدية والضرائب وغير ذلك.

6/الاندماج الاقتصادي الكامل حيث تتحول الدول الاعضاء المندمجة اقتصاديا الى اقتصاد واحد تحدد سياسته سلطة عليا لها صفة الالتزام لجميع الدول الاعضاء وهو ما يسمى بالتكامل الاقتصادي و بذلك يحدث الترابط الاقتصادي في اعلى مستوياته.

نماذج من التكتلات الاقتصادية

1-التكتلات الغربية

*منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي(8)

باتفاق خمس عشرة دولة اوروبية تأسست هذه المنظمة سنة 1948م بهدف تنمية العلاقات التجارية فيما بينها و الغاء بشكل تدريجي نظام الحصص. وفي سنة 1950 وقّعت الدول الاعضاء اتفاقا يقضي بإنشاء اتحاد المدفوعات الاوروبي لغرض تسهيل المبادلات فيما بينها والسماح لكل دولة منها ان تستعمل في حدود الفائض المستحق لها من قبل احدى الدول الاعضاء لتسوية ديونها لدولة هي من دول هذا الاتحاد . وفي سنة 1958م الغيت هذه المنظمة لتتحول الى منظمة التعاون والإئمان الاقتصادي حيث ضمت اضافة الى الدول الاعضاء الولايات المتحدة الامريكية و اليابان وكذا اسبانيا وهدفت الى تفعيل عمليات التنسيق الخاصة بالسياسات الاقتصادية فيما بين الدول الاعضاء.

*المجلس الاقتصادي للمساعدة المتبادلة

في سنة 1949م تم تأسيس المجلس الاقتصادي للمساعدة المتبادلة و قد ضمّ هذا المجلس دولة المجر وبولندا وألبانيا و رومانيا و بلغاريا و الاتحاد السوفيتي السابق. وكان يهدف الى تنظيم التعاون الاقتصادي و العلمي بين الدول الاشتراكية وفي الفترة الممتدة ما بين 1949م الى 1954م عمل على تنمية العلاقات التجارية ضمن اتفاقيات ثنائية لتبادل المعونات والخبرات العلمية و الفنية . اما في الفترة الممتدة ما بين 1954م الى 1958م عمل المجلس على التنسيق بين الانشطة الاقتصادية الهامة بهدف تنويع هياكل الانتاج وقد دخل مبدأ تقسيم العمل الاشتراكي بين الدول حيز التنفيذ سنة 1958م بحيث تضع كل دولة خططها اثنائية طويلة الامد على اساس مصادرها المحلية.

* السوق الأوروبية المشتركة

وقّعت كل من فرنسا و ايطاليا و لكسمبورج و بلجيكا و ألمانيا الغربية و هولندا سنة 1957م بنود المعاهدة التالية -وضع سياسة اقتصادية موحدة في مجال الزراعة والنقل .
-وضع تعريف جمركية موحدة يعامل بها العالم الخارجي .
-ازالة الرسوم الجمركية و نظام الحصص فيما بينها .
-كسر الحواجز من اجل يسر تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال والخدمات وتقريب التشريعات فيما بينها .
-السماح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء .

ولقد تقرر انشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا حيث بدأت من منظمة التجارة الحرة الى الاتحاد الجمركي الى السوق المشتركة تم الى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي حيث تمّ اصدار العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) إيماناً من الدول الاعضاء ان هذا التكامل الاقتصادي سيحقق نفعاً للجميع و ينشئ بينها ترابطاً عضوياً بحيث وضعت الدول الاعضاء نظاماً لأنقاض اي دولة منها حالة مرورها بأزمة , و تحميل الدول الاكثر نموا هذه المسؤولية لاستفادتها من هذا التكامل اكثر من غيرها وهو تفعيل توزيع المغائم والمغارم.

انّ اهم عوامل نجاح التجربة الأوروبية هو الالزامية في القرارات و التزام الاعضاء العمل تحت مظلة واحدة(9)

في العالم الاسلامي

اهم محاولات التكتل الاقتصادي في العالم الاسلامي تظهر في

* جامعة الدول العربية(10)

في سنة 1945م تأسست جامعة الدول العربية بهدف توحيد الدول العربية المستقلة وضمن ذلك الوحدة الاقتصادية تتضمن الجامعة عدة اقسام والتي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي وهي
-امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يرسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي ويشرف على حسن قيام المنظمات بمهامها.

-محكمة الاستثمار وهي تختص بالنظر في النزاعات القانونية الناشئة بين الدول الاعضاء وذلك فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية.

-لجنة التنسيق العليا للمنظمات الاقتصادية ومتابعة القطاع الاقتصادي والغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة.

لكن يجدر بنا ان نسال هل جامعة الدول العربية قد وفقت في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من اجل الوصول الى التكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي؟

في سنة 1995م اشارت الاحصائيات الى ان حجم التجارة الخارجية للوطن العربي بلغ(91/) من الحجم الكلي للتجارة العربية بينما وصل حجم التجارة العربية /العربية الى(9/) من الحجم الكلي للتجارة العربية ويرجع ذلك الى

*ضعف الروابط الاقتصادية بين الدول العربية.

*التأثير السلبي للخلافات السياسية .

*الحواجز الجمركية.

*المنافسة الشرسة من قبل المنتجات الاجنبية للمنتجات العربية مع ارتباط التجارة العربية بقوى السوق العالمية(1).

*السوق العربية المشتركة(12)

تحت ظل جامعة الدول العربية تأسست السوق العربية المشتركة سنة 1964م والتي تضمنت الاتفاقية العديد من البنود التي هي :

- توحيد السياسة التجارية للدول الاعضاء تجاه العالم الخارجي من حيث الانظمة و تشريعات العمل والجمارك...
- اطلاق حرية تبادل المنتجات المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة الى خارج السوق إلا بعد موافقة الدول المصدرة ما لم تكن قد اجريت عليها عمليات تحويل صناعية.
- تخفيض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم بواقع 10/ سنويا.
- يحق لكل من الاطراف المتعاقدة التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من الاعفاءات الجمركية.
- تتم تسوية المدفوعات الخاصة بقيمة السلع والخدمات وفقا لاتفاقيات ثنائية بين الدول.
- إلا ان الملاحظ ان بنود هذه الاتفاقية رسمت خطوطها مع الزامية وقف التنفيذ على ارض الواقع؟

*البنك الاسلامي للتنمية(13)

- سنة 1975م تم تأسيس البنك الاسلامي للتنمية كهيئة منبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي وهو يسعى لتحقيق الاتي
- قبول الواقع و اجتذاب الاموال.
 - التعاون مع جميع الهيئات و المنظمات والمؤسسات ذات الاهداف المماثلة في اطار من التعاون الاقتصادي العالمي .
 - منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الانتاجية في القطاعين الخاص والعام في الدول الاعضاء.
 - انشاء و ادارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء.
 - توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية بالدول الاعضاء.
 - استثمار الارصدة التي لا يحتاج اليها البنك في عملياته بالطريقة المناسبة .
 - اجراء البحوث اللازمة لممارسة الانشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية في الدول الاعضاء وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية .
 - تقديم المعونات الفنية للدول الاعضاء.
 - المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء و خاصة السلع الانتاجية.

الفروقات الجوهرية بين الشكنتين

ان النتائج العينية التي افرزتها كلا من التكتلات الغربية والتكتلات العالم الاسلامي لهي المحدد الحاسم لتك الفوارق الجوهرية بينهما من ذلك

- 1* عنصر الالتزام و الانضباط ينجح حتما محاولات التكتل وهذا ما عملت به السوق المشتركة .
اما السوق العربية المشتركة لا تعدوا قراراتها سوى توصيات غير ملزمة.
- 2*الاسبقية في التأسيس حيث كان بين السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة ثمانية اعوام لصالح الاولى منها وإنما يدل على درجة الوعي الاقتصادي لهدف التعاون والتكامل مع بعضها .

3* ان التكتل الغربي هدفه ابتداء الحرص على مصالحه الاقتصادية مع الفصل بين المواقف السياسية وذلك بالعمل على اساس استقلال قرارات الوحدة الاقتصادية .

بينما التكتل العالم الاسلامي يشوبه النزاعات و الخلافات السياسية التي لا تنفصل عن قراراتها الاقتصادية و بالتالي لم تحقق اي ميزة على اراضيها .

4* امتلاك التكتل الغربي للكوادر الاقتصادية والفنية القادرة على التخطيط والمتابعة .

بينما التكتل العربي يفتقر الى كل هذا بسبب ضعف المستوى العلمي .

5* التكتل الغربي يتميز بالتدرج للوصول الى اعلى مستوى التكامل .

بينما التكتل العربي المشترك قد ينتج عن عاطفة زائلة.

الآثار الايجابية للتكامل الاقتصادي(14)

لماذا لابد من احداث التكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي ؟

- بالتكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي يحدث اختلاف الاذواق وتزداد الثقة بالمنتج مما يؤدي حتما الى ارتفاع نسبة الانتاج و تنوعه .

- بالتكامل الاقتصادي للعالم الاسلامي تزداد الروابط الاجتماعية و يحل الوثام السياسي

- به فان دول التكتل ستشكل قوة اقتصادية عالمية وتتسع له الاسواق الاستهلاكية .

- وبالتالي و حرصا على المصالح الاقتصادية للتكامل الاقتصادي للعالم الاسلامي سيؤدي بالضرورة للوحدة السياسية مما يقوي

مكانة العالم الاسلامي اقتصاديا و عسكريا وسياسيا.

- ويحدث ايضا التوازن في توزيع عوامل الانتاج من اشخاص و رؤؤس الاموال مما يساعد على القضاء على البطالة وتشجيع

الادخار لأجل الاستثمار

- الرفع من مستوى المعارف في مجال البحوث والتجارب والأساليب التقنية لتطوير المشروعات وذلك عن طريق التبادل بين الدول الاعضاء.

الخاتمة:

اضحى ممّا لا شك فيه ان التكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي هو الحل الوحيد من اجل الرفع من معدل النمو و هو الناجح لتقوية الروابط بين دول العالم الاسلامي والحد من خطر العولمة و منظمة التجارة العالمية فالتكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي ضرورة يدعو اليها الشرع من اجل تحقيق مصالح العباد يقول ابن القيم " الشريعة هي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت من العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وان أدخلت فيه بالتأويل فالشريعة عدل الله بين عباده و رحمته بين خلقه"(15).

ومادام الأمر كذلك فلما لا تعمل دول العالم الاسلامي بصفة جادة و بقرارات ملزمة لا توصيات تعاكس الواقع مع

الاستفادة من تجارب الاتحاد الأوروبي لبناء لجنة تكاملا اقتصاديا ايجابيا.

الهوامش

- 1- ينظر شاكر محمود /اقتصاديات العالم الاسلامي /المكتب الاسلامي /ط 6 /1988م /ص 10-12.
العوضي رفعت /التكامل الاسلامي /دار المنار القاهرة/دط/دنتط /ص 225 وما بعدها.
- 2- صقر عمر/العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة/الدار الجامعية الإسكندرية ط 1 /2001م/ص 5. ب
- 3- ينظر سلطح محمد/العولمة ألسياسية دار الجامعيين للطباعة الإسكندرية ط 1 /2000م/ص 67.
- 4- ينظر الموقع www.wTO arab.org .
- 5- المنجدردن أسامة العولمة و الاقليمية /الدار المصرية اللبنانية القاهرة /ط 2 /2001م/ص 155 .
- 6- ينظر شبلي اسماعيل/التكامل ألاقصادي مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية /دط /دت ط/ ص 39. عوض طالب /التجارة الدولية نظريات وسياسات /مطبعة النور صويلح الاردن /ط 1 /1995م / ص 281 .
- 7 - نعمان فكري / النظريات الاقتصادية في الاسلام /المكتب الاسلامي ط 1 / 1985 /ص 274 .
- 9- شبلي مغاوري/ الوحدة النقدية دروس أوروبية للعرب/ مقال على الموقع /
Www.ISLAMONLINE.net
- 10-الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية / Www.Arabegonline.org
- 11- المومني محمد / التنمية في الوطن العربي / دار الكندي / ط 2 / 1988م/ ص 42 .
- 12- شبلي اسماعيل/التكامل الاقتصادي / ص 173 .
- 13-الموقع الرسمي للبنك Www.ISDB.org
- 14- ينظر العوضي رفعت التكامل الاقتصادي الإسلامي ص 23.
- نعمان فكري/ النظرية الاقتصادية في الاسلام / ص 467.
- 15-ابن القيم ابو عبد الله /اعلام الموقعين عن رب العالمين دار الجيل بيروت 1973م / ج 3 /ص 3.